

تاريخ القرار 28 أكتوبر 2011

قرار

بتاريخ 28 أكتوبر 2011 ، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع08د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى : شركة "أورنج تونس أنترنات" في شخص ممثها القانوني والكائن مقرها بعمارة أورنج المركز الشمالي العمراني - 1003 تونس

من جهة

المدعى عليها "الشركة الوطنية للاتصالات" في شخص ممثها القانوني ، الكائن مقرها بحدائق البحيرة 2 البحيرة 1053 ضفاف البحيرة تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بالقانون ع 01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المنقح والمتمم بالقانون ع 46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة أورنج تونس أنترنات بتاريخ 21 أكتوبر 2011 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقائية فورية تقضي

أولا مطالبة الشركة المدعى عليها بوقف ترويج العرض التجاري المسمى مع فرصة باعث أنترنات الذي تولت الشركة الوطنية للاتصالات وضعه على ذمة بعض مزودي

خدمات الانترنت مقابل إقصاء العارضة وعدم تمكينها من ترويجه إلا بصفة متأخرة مقارنة بمنافسيها من بقية المزودين.

وثانيا الإذن للشركة الوطنية للاتصالات بسحب العرض موضوع الخلاف نهائيا ثم إعادة ترويجه بشكل يتسنى من خلاله للعارضة منافسة بقية مزودي خدمات الانترنت على قدم المساواة.

وبعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب جميع أوضاعه وصيغته القانونية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات لذلك فهو حري بالقبول شكلا .

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن شركة أورنج تونس أنترنات كانت قد تقدمت بتاريخ 21 أكتوبر 2011 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت ع 35 وتضمنت طلب تدخل الهيئة باتخاذ التدابير القانونية ضد الشركة الوطنية للاتصالات وإلزام هذه الأخيرة بإيقاف ترويج العرض التجاري مع فرصة باعث أنترنات على النحو المبين بالعريضة وسحبه وتعميم آثار السحب على الحرفاء الذين شملهم العرض.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت شركة أورنج تونس أنترنات تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من الممارسات غير المشروعة التي أقدمت عليها الشركة الوطنية للاتصالات والمتمثلة في تمكين بعض مزودي خدمات الانترنت دون سواهم من إمكانية ترويج عرض في شكل باقة أطلقت عليه اسم مع فرصة باعث أنترنات يمكن مقنتيه في حال الاشتراك في خدمة ADSL من الانتفاع من هاتف جوال وخط اشتراك هاتفي لاتصالات تونس إضافة إلى الحصول على 10 دینارات من المكالمات في شبكة الهاتف الجوال التابعة للمدعى عليها وذلك لمدة 12 شهرا مؤكدة تعمد الضد إقصائها وعدم إشعارها بإمكانية تسويقها للعرض محل الخلاف إلا بصفة متأخرة مقارنة ببقية المزودين وانتهت الشركة المدعية إلى طلب تدخل الهيئة لاتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضيها القانون ووضع حد لترويج العرض التجاري موضوع النزاع ثم

إعادة تسويقه بشكل يتسنى من خلاله للعارضة منافسة مزودي خدمات الانترنت على قدم المساواة وذلك إلى حين البت بشكل نهائي في أصل النزاع موضوع القضية المشار إليها أعلاه،

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من المعلقة الاشهارية للعرض محل النزاع ونسخة من استمارة الاكتتاب التي أعدتها خصيمتها للراغبين في الانتفاع من العرض المذكور، وحيث شددت العارضة على اعتبار أن ما آتته الشركة الضد من الممارسات سالفة الذكر يشكل تمييزا غير قانوني في التعامل مع مزودي خدمات الانترنت وحيث في حقها نجم عنه إضرار كبير بمصالحها،

وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف القضية الاستعجالية موضوع النظر الآن ومن بقية المستندات المدلى بها أن جوهر النزاع يتمحور أساسا حول التأخير الحاصل في إشعار شركة أورنج تونس أنترنات من طرف الشركة الوطنية للاتصالات بإمكانية ترويجها للعرض محل النزاع بعد الانطلاق الفعلي في عملية تسويقه بفارق يومين أي يوم 17 أكتوبر 2011، والحال أن العرض محل النزاع بدأ ترويجه للعموم من طرف بقية المزودين بداية من يوم 15 أكتوبر 2011،

وحيث يندرج مطلب الحال في إطار ما خولته أحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات لطرف في الدعوى من طلب استصدار قرار استعجالي يقضي باتخاذ تدابير وقتية تهدف إلى درء أضرار يصعب تداركها،

وحيث يقتضي استصدار قرار تحفظي وقتي في المسائل المتنازع فيها توفر شرطين متلازمين وهما شرطي الاستعجال وعدم المساس بالأصل،

في مدى توفر شرط الاستعجال

حيث وبالرجوع إلى الوقائع المعروضة صلب هذا الملف، يتضح أن الضرر الذي يمكن أن ينجم عن عدم تمكين العارضة من ترويج العرض التجاري محل الخلاف في نفس الوقت الذي تم وضعه على ذمة بقية منافسيها قصد تسويقه قد تحقق وزال قبل رفع دعوى الحال باعتبار أن المدعى عليها قد أتاحت للعارضة إمكانية ترويج هذا العرض بداية من تاريخ 17 أكتوبر 2001 أي قبل تلقي الهيئة لهذا المطلب،

وحيث تنشأ حالة الاستعجال نتيجة الضرر الناجم عن التأخير أو عن فوات الوقت قبل الحصول على الحماية القضائية من القرار المراد استصداره، كما يجب أن يكون الضرر قائماً ومستمراً في تاريخ رفع الدعوى وبالتالي فإن وقوعه وزواله قبل رفعها يفقد المطلب شرط الاستعجال،

وحيث أن وقوع الضرر في دعوى الحال وزواله قبل تقديم العارضة لمطلب استصدار تدابير تحفظية يكفي لتجريد الدعوى من طابعها الاستعجالي وإخراجها عن مناط هذا الفرع من القضاء،

وحيث يتحصص من كل ما سبق الالتماع بذكره، أن دعوى الحال تفتقر إلى عنصر الاستعجال الذي يبرر استصدار قرار تحفظي في المسألة المتنازع فيها، واتجه تفرعاً على ذلك رفض المطلب.

ولهاته الأسباب

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي